

Distr.: General
7 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2022

موجز تنفيذي

يقدم هذا التقرير الاستعراض السنوي للنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2022. ويتناول التقدم المحرز في تحقيق ثلاثة من مجالات النتائج للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 وهي: (أ) التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع؛ و (ب) زيادة تدفقات التمويل العام والخاص؛ و (ج) تعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل العام والخاص. ويقدم أيضا تحليل الفعالية المؤسسية للصندوق وموجزا لنتائج التقييم الرئيسية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) أن يحيط علما بالتقرير؛ و (ب) أن يشيد بما أحرزه الصندوق من تقدم في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025؛ و (ج) أن يؤكد على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الصندوق في تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومختلطة لدعم أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030؛ و (د) أن يشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنطاقها الأوسع على العمل مع الصندوق والاستفادة من قدراته التمويلية؛ و (هـ) أن يجدد الالتزام بدعم الصندوق، بما في ذلك التمويل الكامل للاحتياجات من موارد النمو الأساسية، كحد أدنى، وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 بمبلغ قدره 25 مليون دولار سنويا من الموارد العادية و 125 مليون دولار من الموارد الأخرى.



المحتويات

الصفحة

3 تحليل السياق	أولا -
4 أداء الصندوق وأبرز ملامحه	ثانيا -
5 النتائج المتحققة في ضوء الناتج 1 - التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع	
 النتائج المتحققة في ضوء الناتجين 2 و 3 - زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين	
13 آليات التمويل	
17 الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة الرامية إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة	
22 آفاق المستقبل: تسخير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لإنجاز برنامج عمل الدوحة	ثالثا -

أولا - تحليل السياق

1 - لا يزال وضع أقل البلدان نمواً محفوفاً بالمصاعب. فقد أفضت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الاضطرابات في أسواق الغذاء والطاقة، مُلحقةً الضرر بأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، في حين يزيد تغير المناخ من تواتر المخاطر الطبيعية وشدتها ويفاقم مواطن الضعف القائمة. كما ارتفع التضخم ارتفاعاً كبيراً، وتبعه ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي جعل تكلفة رأس المال غير ميسورة بالنسبة للعديد من المقترضين في أقل البلدان نمواً، وأثار مخاوف بشأن السيولة في ضوء انسحاب المقرضين الأجانب من الأسواق المنطوية على أكبر قدر من المخاطر. وأصبحت بيئة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغاً الصعوبة في عام 2022.

2 - وتواجه أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً عوائق هيكلية وتحتاج إلى قدر أكبر من الاستقرار والوصول إلى الموارد المالية والتقنية لحماية الأرواح وتسريع التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. ولا يزال النمو المتوقع بنسبة 4,4 في المائة في عام 2023 أقل بكثير من النسبة المستهدفة البالغة سبعة في المائة المحددة في الهدف 8-1 من أهداف التنمية المستدامة، وهي النسبة المطلوبة للحد بدرجة كبيرة من الفقر. وقد يؤدي الافتقار إلى القدرة الإنتاجية وضيق الحيز المالي والاختلالات في الاقتصاد الكلي إلى الحد من قدرة أقل البلدان نمواً على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾.

3 - وتشكل المديونية الحرجة تحدياً كبيراً حيث يواجه 22 بلداً من أقل البلدان نمواً احتمالاً كبيراً بالتعرض للمديونية الحرجة. ولا تزال أقل البلدان نمواً تعول بشدة على التدفقات المالية الخارجية الأخرى، التي تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية أولى مصادرها التمويلية⁽²⁾.

4 - وتتعرض أقل البلدان نمواً لآثار تغير المناخ بسبب اعتماد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ. وكان تمويل العمل المناخي لأقل البلدان نمواً متأخراً كثيراً عن الأهداف المحددة في الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ففي عام 2021، كانت أقل البلدان نمواً تشكل ما نسبته 22 في المائة من البلدان الأكثر تكراراً لإطلاق نداءات التمويل الإنساني المتصلة بالأزمات المناخية الشديدة، بتكلفة اقتصادية تقدر بنحو 329 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الصعيد العالمي⁽³⁾. وتمثل هذا القيمة التقديرية ما يقرب من ضعف إجمالي مستويات المساعدة الإنمائية المقدمة في ذلك العام وحده⁽⁴⁾.

5 - ويفضل القدرات وأدوات التمويل والشراكات الجديدة، أنشأ الصندوق الآن سجلاً للإنجازات في سياق تجنب المخاطر المتصلة بالاستثمارات واجتذاب التمويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نمواً. وتعلم الصندوق، في ضوء وجود منظومات لتفعيل ولايته في

(1) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام 2023.

(2) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022.

(3) United Nations Conference on Trade and Development 2022 LDC Report

(4) Carty, T., & Walsh, L. (2022). *Footing the bill: Fair finance for loss and damage in an era of escalating climate impacts*. Oxfam Briefing Paper (June). Oxford

مجال المشاريع الإنتاجية، عدة دروس مهمة، لا سيما كيفية تحسين طرق أداء العمل، وتعزيز المهام المتعلقة بالمخاطر، وتحسين أداء حافظته الاستثمارية، وتقييم الأثر الإنمائي.

6 - وشهد الصندوق اتجاهاً متزايداً في الإيرادات من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، التي زادت بنسبة 28 في المائة من 122,5 مليون دولار في عام 2021 إلى 156,9 مليون دولار في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت الموارد العادية للصندوق بنسبة 7,5 في المائة منذ عام 2021 لتصل إلى 13,6 مليون دولار، وهو ما يشكل 8 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2022 مقارنة بنسبة 10,7 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه المنخفض في الموارد العادية في عام 2023. وفي هذا السياق، ونظراً للدور البالغ الأهمية للموارد العادية في تمكين الصندوق من تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، وتوفير مستويات الرقابة المطلوبة، طلبت إدارة الصندوق إجراء مراجعة شاملة لحسابات المنظمة واستعراضاً للمنظمة في عام 2022.

ثانياً - أداء الصندوق وأبرز ملامحه

ألف - إنجازات الصندوق

7 - ينص الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2022-2025 على أن يعمل الصندوق على تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً لكي تحقق ثلاثة نواتج إنمائية استراتيجية مترابطة هي: (أ) التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع؛ و (ب) حفز تدفقات إضافية من رؤوس الأموال الخاصة والعامية؛ و (ج) تعزيز نظم السوق وآليات التمويل.

8 - ويقوم الصندوق بذلك عن طريق نشر مجموعة من الأدوات المالية، والخدمات الاستشارية المالية، والخبرات الإنمائية في خمسة مجالات ذات أولوية هي: المجالان الرئيسيان الراسخان وهما: (أ) الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع؛ و (ب) التمويل التحويلي المحلي؛ والمجالات الناشئة المتمثلة في: (ج) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ و (د) تمويل العمل المناخي والطاقة والتنوع البيولوجي؛ و (هـ) تمويل النظم الغذائية المستدامة.

9 - ويواصل الصندوق العمل في الأماكن الواقعة في مرحلة الميل الأخير حيث لا يوجد سوى عدد قليل من الكيانات المماثلة، إذ يقوم بتصميم حلول تمويلية تستهدف الأسر المعيشية التي تعاني من نقص في الخدمات، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والحكومات المحلية، واختبار تلك الحلول وتوسيع نطاقها.

10 - وقد بدأ الصندوق تنفيذ إطاره الاستراتيجي الجديد في عام 2022. وعلى الرغم من تقلب السياق العالمي، فقد كثفت المنظمة مساعدتها لإحداث فروق ملموسة في حياة الناس. وقد حددت تجربة جمع النتائج المعروضة في هذا التقرير ضرورة العمل على تنقيح مؤشرات الأداء لكفالة أن تكون محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة. وستكون هذه المهمة التي ستناط بمصفوفة منقحة من النتائج والموارد المتكاملة في عام 2023.

11 - وبغية المساهمة في التحول والتنوع الاقتصاديين الشاملين والمراعين للبيئة، دعم الصندوق تطوير وتوسيع نطاق أكثر من 220 من المنتجات والخدمات الرقمية والمالية، كما دعم 367 استثماراً محلياً في

البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، استفاد منها أكثر من 440 000 من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و 18 مليون شخص. وعلاوة على ذلك، ساهم الصندوق في إيجاد 165 000 فرصة عمل في المنظومات الغذائية المستدامة، وأعمال البنية التحتية، والاقتصاد الرقمي، والطاقة النظيفة.

12 - وعزز الصندوق دوره بوصفه "كيان الأمم المتحدة التحفيزي المعني بتمويل أقل البلدان نمواً". فقد صرف ما مجموعه 44 مليون دولار في شكل منح وقروض وضمانات تحفيزية في عام 2022 بهدف واضح هو تحفيز تدفقات إضافية من رأس المال لدعم المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية للصندوق. وإجمالاً، ساعد الصندوق في تحفيز أكثر من 600 مليون دولار من رأس المال الاستثماري العام والخاص الإضافي لفائدة التنمية المستدامة من خلال استثماراته والمساعدة التقنية التي يقدمها، بما في ذلك الموارد التي جمعت لصناديق استثمار التمويل المختلط المدارة خارجياً التي أنشأها الصندوق ويوفر الدعم لها وهي: صندوق بيلد (BUILD)، والصندوق الدولي للاستثمار البلدي، والصندوق العالمي للشعاب المرجانية.

13 - وحققت المنظمة أرقاماً قياسية في ذلك العام من حيث إجمالي المساهمات في الموارد، فقد بلغ 170,5 مليون دولار كما سجلت فيه أعلى مستوى على الإطلاق في النفقات بلغ 118,2 مليون دولار.

النتائج المتحققة في ضوء الناتج 1 - التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع

14 - بغية المساهمة في الاقتصادات الشاملة للجميع والمراعية للبيئة، يوفر الصندوق حلولاً تمويلية وإنمائية في خمسة مجالات ذات أولوية. ويساهم في زيادة توافر المنتجات والخدمات الرقمية والمالية، وكذلك البنية التحتية والخدمات السهلة التكيف لتحقيق فوائد للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي وفي مرحلة الميل الأخير.

الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع

15 - يقوم الصندوق بتجهيز الناس كي يستخدموا الخدمات الرقمية في حياتهم اليومية من خلال معالجة قيود نظام السوق، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وإشراك القطاع الخاص في وضع حلول مبتكرة تمكن من الانتقال نحو اقتصادات أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وقدرة على الإنتاج. ففي عام 2022، دعم الصندوق في هذا المجال ذي الأولوية تجريب 140 خدمة رقمية ومالية ووسّع نطاق 90 خدمة لتصل إلى 6,7 ملايين شخص و 440 000 من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتلقى 2,5 مليون شخص التدريب على المهارات الرقمية والمالية.

16 - وأنشأ الصندوق سجل أداء الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع لتوجيه الدول الأعضاء بشأن كيفية متابعة ورصد تحول الاقتصاد الرقمي. ويحدد سجل الأداء، الذي يستخدمه 31 بلداً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، قيود السوق التي تعيق إنشاء اقتصاد رقمي شامل للجميع، ويساعد الحكومات والشركاء من القطاع الخاص على تحديد الأولويات. فعلى سبيل المثال، استخدمت وزارة التكنولوجيا والعلوم في زامبيا سجل الأداء لتحديد أولويات طويلة الأجل تتماشى مع خطة التنمية الوطنية بشأن التحول الرقمي وفي صياغة أول استراتيجية وطنية للاقتصاد الرقمي.

- 17 - وبدعم من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أنشأ الصندوق أيضا أفرقة عاملة وطنية معنية بالخدمات المالية الرقمية في إثيوبيا وملاوي والنيجر. وهي بمثابة منصات للحوار بين القطاعين العام والخاص لتحفيز وتوجيه التحول الرقمي الشامل للجميع.
- 18 - وبالإضافة إلى دعم البلدان في استخدام سجل الأداء، ساعد الصندوق في وضع أو تعزيز 30 من الاستراتيجيات أو السياسات أو الأنظمة لتهيئة بيئة تمكينية للشمول الرقمي والمالي؛ واعتمدت 23 منها في عام 2022.
- 19 - وفي إطار برنامج التحويلات المالية والهجرة، وطّد الصندوق تعاونه مع المصارف المركزية والوزارات التنفيذية في جميع أنحاء أفريقيا لتعزيز التنسيق الإقليمي لسياسات التحويلات وتحسين المنظومة المفتوحة للمدفوعات الرقمية التي تجعل المدفوعات عبر الحدود أكثر سهولة وأيسر تكلفة. ففي إثيوبيا، دعم الصندوق التوجيه بشأن السياسة العامة المتعلقة بفتح وتفعيل حسابات توفير بالعملة الأجنبية، وهذا ما أدى إلى حشد 48,1 مليون دولار في عام 2022. وقد بلغ إجمالي الموارد المحلية التي حُشدت منذ سريان التوجيه في عام 2021 ما قدره 134,6 مليون دولار. كما أُودعت عملات أجنبية في 46 887 حسابا في 20 مصرفا.
- 20 - وفي إثيوبيا، استضاف الصندوق تحالف "أفضل من النقد" ويسر صياغة الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الرقمية للفترة 2021-2024، وهي خريطة طريق لتحويل منظومة الدفع وسد الفجوة القائمة بين الجنسين في سياق الشمول المالي في البلد. وأوفد التحالف خبراء للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية، الأمر الذي ساهم في فتح أكثر من 20 مليون حساب جديد للأموال المتنقلة.
- 21 - وفي أوغندا، واصل الصندوق العمل مع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تشكيل فريق عامل متعدد أصحاب المصلحة معني بالتحول الرقمي بغية استعراض رؤية أوغندا الرقمية. ودعم الصندوق بتعاون مع وزارة الحكم المحلي ورؤساء بلديات عشر مدن منشأة حديثا وضع استراتيجية للإدارة الإلكترونية من أجل تقديم خدمات عامة جيدة النوعية بمزيد من الكفاءة.
- 22 - ودعم الصندوق أيضا وضع 13 استراتيجية وطنية للشمول المالي في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وقدم المشورة بشأن استراتيجية إقليمية جديدة للشمول المالي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وفي منطقة المحيط الهادئ، ساعد الدعم الذي قدمه الصندوق لفيجي وتونغا وجزر سليمان في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وهذا ما ساعد على كفاية إعطاء الأولوية للتمويل الرقمي والتمويل لمواجهة مخاطر الكوارث والتأمين ضد الكوارث.
- 23 - وتعزيزاً للابتكار في القطاع الخاص، عمل الصندوق مع شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات المالية وغيرهم من رواد الأعمال على وضع وتجريب حلول التمويل الرقمي وسائر الحلول الرقمية لتتبع أهداف التنمية المستدامة.
- 24 - ومنذ عام 2020، دعم الصندوق استحداث 14 خدمة جديدة للتحويلات الرقمية بهدف زيادة فرص الحصول على التحويلات المالية وخفض تكاليفها. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022، انضم 51 555 عميلا جديدا إلى هذه الخدمات. وحتى الآن، سُجّل ما مجموعه 580 000 عميل وأُجريت أكثر من ثلاثة ملايين معاملة بقيمة تزيد عن 1 بليون دولار منذ بدء البرنامج.

25 - وبالتعاون مع شركة فيزا وشركاء آخرين في بنغلاديش، استحدث الصندوق وحدات تدريبية لجعل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر ملمة بالأمور المالية الرقمية تمكينًا لها من التواصل مع الأسواق الرقمية. ووصل المشروع إلى أكثر من 200 000 من الأعمال التجارية، التي تقود النساء 25 في المائة منها.

26 - وبغية دعم التعافي المستدام من كوفيد-19 لدى الأعمال التجارية الصغيرة في نيبال، يَسَّرَ الصندوق إلحاق أكثر من 4 000 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة (65 في المائة منها تقودها نساء) بالمنصات التجارة الإلكترونية ودرّب أكثر من 2 600 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة (77 في المائة منها تقودها نساء) على المهارات الرقمية والمالية. وإجمالاً، استفاد من دعم الصندوق في نيبال أكثر من 19 000 من الأعمال التجارية في عام 2022.

27 - وبالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، يعمل الصندوق في ميانمار على إنشاء منصة دفع مفتوحة المصدر يديرها القطاع نفسه، وهي منصة WynPay. وقد صُممت هذه المنصة لتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال توفير حوافز لمقدمي الخدمات المالية والأفراد والأعمال التجارية الصغيرة كي يستخدموا المدفوعات الإلكترونية. وقد انضم إليها أكثر من 30 من مقدمي الخدمات المالية. وعندما تُفعل هذه المنصة في عام 2023، سيتمكن ما يزيد عن مليوني شخص (تشكل النساء 80 في المائة منهم) من إجراء وتلقي مدفوعات رقمية على نحو أسرع وأرخص وأكثر أماناً.

28 - وفي أوغندا، درب الصندوق 1,7 مليون شخص على تحسين مهاراتهم الرقمية والمالية، ونفّذ 19 استثماراً لدعم تطوير وتقديم الخدمات الرقمية المبتكرة التي شارك فيها 1,1 مليون شخص وأكثر من 29 000 من الأعمال التجارية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، دعم الصندوق رقمنة مدفوعات الرسوم المدرسية عن طريق إنشاء النظام الرقمي المسمى 'school pay'. وحتى الآن، سُجلت 423 مدرسة، كما يسدّد 250 000 من الوالدين الرسوم من خلال المنصة. ومن أجل تحسين تقديم الرعاية الصحية في مرحلة الميل الأخير، قام الصندوق بتجريب نموذج لرقمنة 400 فريق صحي قروي بهدف تبادل السجلات بسهولة مع مختلف المرافق الصحية.

29 - وفي منطقة المحيط الهادئ، دعم الصندوق وشركاؤه من الأمم المتحدة مبادرات للتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية في جزر سليمان، ورقمنة الخدمات الحكومية في فانواتو، وتجريب خمسة مشاريع للتجارة الإلكترونية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تونغا وجزر سليمان وفانواتو وفيجي.

التمويل التحويلي المحلي

30 - يعمل الصندوق باعتباره مركز تمويل على الصعيد دون الوطني لدعم الحكومات والمدن والوكالات الوطنية والإقليمية والمحلية في تصميم آليات للتمويل دون الوطني واختبارها وتوسيع نطاقها لدعم التحولات الحضرية والمراعية للبيئة والإنتاجية. وهو يركز على النهوض بخمسة عناصر من التمويل دون الوطني هي: التحويلات المالية الحكومية الدولية، والإيرادات من المصادر الخاصة، وأسواق رأس المال المحلية، وصناديق الاستثمار الملائمة للمدن، وأدوات الضمان. وانعكست هذه العناصر الخمسة أيضاً في مجالات أخرى ناشئة من مجالات عمل الصندوق.

31 - وفي عام 2022، أصدر الصندوق منشوره الرئيسي المعنون "Local Government Finance is Development Finance" (تمويل الحكومات المحلية تمويلًا للتنمية)، الذي يتناول الطريقة التي تتمكن بها إصلاحات السياسة العامة في التمويل دون الوطني من إتاحة تدفقات كبيرة من رأس المال من أجل تحقيق التنمية المستدامة المحلية. وكان الصندوق أيضا العامل الرئيسي وراء جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتمويل الحكومات المحلية في مواجهة الأزمات المتعددة في أقل البلدان نموا لإدراجها في الطبعة الثالثة من تقرير المرصد العالمي المعني بالتمويل والاستثمار الحكومي على المستوى دون الوطني، الذي صدر في عام 2022.

32 - ودعم الصندوق 367 استثمارا في البنية التحتية المحلية الصغيرة والمتوسطة وقد أنجز أكثر من 200 مشروع من هذا القبيل في عام 2022. وضم نصفها تقريبا لفائدة التمكين الاقتصادي للمرأة، وركزت الغالبية أيضا على بناء القدرة على تحمل آثار تغير المناخ. وشارك أكثر من ثمانية ملايين شخص في البنى التحتية والخدمات ذات الصلة، وقدم الصندوق الدعم لما مجموعه 430 حكومة محلية في زيادة الحيز المالي المحلي، كما دعم 24 بلدا في تعزيز نظم التحويلات المالية الحكومية الدولية إلى الحكومات المحلية.

33 - وفي الصومال، كثف الصندوق دعمه للحكومات المحلية في بناء قاعدة متينة من البنى التحتية المتعلقة بتقديم الخدمات المستدامة، وتحسين إدرار الإيرادات المحلية، وتعزيز الآلية الوطنية للتحويلات المالية. ومن خلال صندوق التنمية المحلية، صرف الصندوق 5,2 ملايين دولار في شكل منح قائمة على الأداء لفائدة 81 مشروعا من مشاريع البنية التحتية في 36 حكومة محلية في جميع أنحاء الصومال. وتُبين الأدلة تحسنا ملحوظا في تقديم الحكومة للخدمات وإدرار الإيرادات من مصادرها الخاصة، ولا سيما في صوماليلاند وبونتيلاند حيث اعتمدت الحكومتان آليات مدعومة من الصندوق للتحويلات المالية الحكومية الدولية.

34 - ولتعزيز إصلاح سوق رأس المال المحلية، طلبت وزارة المالية والتخطيط في تنزانيا إلى الصندوق دعم هيئة المياه في تانغا في إصدار سند على الصعيد دون الوطني. وسيكون حال إصداره أول سند لتمويل البنية التحتية بالعملة المحلية، ويتمتع بوضع السندات الخضراء. ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع أكثر من 410 000 شخص من خلال تعزيز القدرات على استخراج المياه ومعالجتها وتوزيعها على سكان تانغا والبلدات المجاورة. وعند الانتهاء، من المتوقع أن تتضاعف طاقة إنتاج المياه لتأمين الإمدادات الكافية للعلاء من الأسر المعيشية، والأعمال التجارية، والمؤسسات.

35 - وأنشأ الصندوق، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، والصندوق العالمي لتنمية المدن، الصندوق الدولي للاستثمار البلدي - وهو مبادرة استثمارية ملائمة للمدن لدعم الاستثمارات التحويلية التي تبني القدرة على الصمود والإنتاجية. ويحد نهج الإنصاف الذي يتبعه الصندوق الدولي للاستثمار البلدي من تكاليف الاقتراض المرتفعة ومستويات الديون لأقل البلدان نموا. ويدير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مرفق المساعدة التقنية للصندوق الدولي للاستثمار البلدي، وقد أغلقت الرملة عند 150 مليون يورو في عام 2022، بما في ذلك رأس المال التجاري وشريحة الخسارة الأولى. ومن المتوقع أن تجري الاستثمارات الأولى في موريتانيا وبلير وغامبيا وأوغندا وغانا.

36 - ومن الاستثمارات الأخرى الملائمة للمدن التابعة للصندوق شبكة الإضاءة العامة المراعية للبيئة في شفشاون، بالمغرب. ويتكون هذا الاستثمار من منحة بدون فوائد بقيمة 200 000 دولار واتفاق تمويل واجب

السداد بقيمة 400 000 دولار لدعم نموذج مبتكر يعتمد على التوفير في فاتورة الكهرباء، الناتج عن التحسينات في شبكة الإضاءة العامة، من أجل سداد أصل الدين. والهدف من ذلك هو تجريب نموذج يمكن تكراره في مدن أخرى من خلال صندوق متجدد.

37 - ودعم الصندوق مدينة كوماسي، في غانا، بشأن سبل تمويل حافظة شاملة من الاستثمارات عن طريق رأس المال السهمي والديون. والغرض من ذلك هو التعجيل بالتحول المستدام بيئياً لثاني أكبر المدن الغانية من خلال إتاحة النقل السريع، وتخفيف الازدحام، وتوفير المراكز الإنمائية الاقتصادية المحلية، تشمل ما يتعلق منها بالاقتصاد البرتقالي. وهذا ما يشمل الدعم الذي يقدمه الصندوق لهيكله سند إيرادات محتملة وتأمين ضمانات جزئية، وهو ما يشكل جزءاً من إعانة مشتركة للمدن المستدامة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة).

38 - وفي ما يتعلق بالضمانات الملائمة للمدن، تلقى الصندوق رأياً إيجابياً من المفوضية الأوروبية لإدارة مرفق ضمان المدن المستدامة الذي تبلغ قيمته 154 مليون يورو في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة. وسيساعد المرفق على إزالة الحواجز التي تعترض التحويل الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وسينضم مؤئل الأمم المتحدة إلى الصندوق في عضوية المجلس الاستشاري للمرفق.

تمويل التمكين الاقتصادي للمرأة

39 - يعمل الصندوق على تضيق الفجوات المالية التي تحد من فرص النهوض بالمرأة وتمكينها اقتصادياً. وتعالج المنظمة قيود السوق والبنية التحتية والبيئة التمكينية التي تحول دون حصول المرأة على الخدمات وتضع حلولاً تمويلية مصممة خصيصاً تستهدف النساء والأعمال التجارية التي تقودها النساء.

40 - وقد استثمر الصندوق، منذ عام 2018، أكثر من 3,3 ملايين دولار في تمويل المنح والقروض في 38 مشروعاً من مشاريع التحول المحلية المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك 11 مشروعاً للبنية التحتية استفادت منها البلديات والمؤسسات النسائية في تنزانيا وأوغندا وبنغلاديش ومالي والسنغال. وأدت هذه المبادرات المراعية للمنظور الجنساني إلى إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة في دخل 40 000 امرأة.

41 - وبغية معالجة التفاوت المتزايد في الدخل في المدن، شيد الصندوق من خلال مشروع "IncluCity" خمسة خزانات مياه مزودة بإضاءة شمسية في مدينة مبالي بأوغندا، وهذا ما وفر قدراً أكبر من الأمن للنساء والأطفال من خلال تعزيز قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ. وفي السنغال، قدم الصندوق منحة بقيمة 90 000 دولار لبلدية سوميبيديون لتجديد سوقها المحلي للأسمك، الأمر الذي أفضى إلى تحسين ظروف العمل والفرص الاقتصادية للبائعات.

42 - وتعاون الصندوق، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية ومجلس مدينة فريتاون، مع الجماعات النسائية وأفراد المجتمع المحلي والحكومة المحلية على تحديد مواقع لتشييد 65 نقطة توزيع للمياه مزودة بنظم تنقية تعمل بالطاقة الشمسية. وستساعد نقاط توزيع المياه في معالجة التحديات التي تواجه النساء والفتيات المسؤولات عن جلب المياه، من حيث أمنهن ووصولهن إلى تلك النقاط. وبالتوازي مع ذلك، دعم الصندوق إنشاء شبكة للناجيات من العنف الجنساني المتصل بالمياه تصب في آليات تسوية النزاعات وخطط إدارة المياه التي تقودها المجتمعات المحلية.

43 - وفي سيراليون، درب الصندوق أكثر من 10 000 من رواد الأعمال (تشكل النساء 92 في المائة منهم) على مهارات تنمية الأعمال التجارية والإلمام بالأمر المالية. ونتيجة لذلك، أضفى 3 500 من الأعمال التجارية الطابع الرسمي على عملياته وتقدم ما يزيد على 1 000 من تلك الأعمال التجارية بطلبات للحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية. ففي غامبيا، استهدف الصندوق وشركاؤه أكثر من 30 000 امرأة بالمنتجات والخدمات المالية الرقمية المصممة خصيصا لهن، وبالتدريب على الإلمام بالأمر المالية.

44 - وفي ميانمار، قدم الصندوق الدعم التقني من أجل زيادة القدرة على الصمود لدى 11 مؤسسة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تقدم خدماتها لأكثر من 225 000 عميل. وقُدِّم الدعم أيضا لست مؤسسات في استحداث منتجات قروض فردية جديدة تستهدف المرأة في المقام الأول، في المناطق النائية وغيرها من المناطق. وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم الصندوق مساعدة تقنية موجهة إلى 50 مؤسسة تقودها النساء لمساعدتها في الحصول على التمويل من مقدمي الخدمات المالية المحليين.

45 - وفي كمبوديا وفيت نام والهند وسري لانكا وإندونيسيا، دعم الصندوق أكثر من 196 000 من الأعمال التجارية الصغيرة (81 في المائة منها تقودها نساء) في استخدام الحلول الرقمية، وهذا ما أتاح لها الحصول على تمويل بمبلغ تجاوز 40 مليون دولار. وبالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشركة فيزا، والمصرف الهولندي لتنمية المشاريع التجارية (FMO)، قدم الصندوق منحة لشركة "بوست كابيتال" (Boost Capital) في كمبوديا لإطلاق منصة رقمية للتمويل البالغ الصغر يمكن من خلالها للشركات التي تقودها النساء التقدم بطلبات للحصول على قروض رقمية عبر الإنترنت وتلقيها في غضون دقائق. وتحتوي المنصة على وحدة مدمجة للتحقيق بالأمر المالية. وتتعامل شركة "بوست كابيتال" مع 100 000 من الأعمال التجارية وقد صرفت قروضا بقيمة 1,7 مليون دولار لفائدة 1 715 من هذه الأعمال التجارية ودربت أكثر من 21 000 كمبودي (تشكل النساء 84 في المائة منهم) على المهارات الأساسية في مجال الإلمام بالأمر المالية.

تمويل العمل المناخي والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي

46 - يوزع التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ التحويلات المالية الحكومية الدولية بغية إنشاء آلية قطرية موحدة ومعترف بها دوليا للحصول على التمويل للعمل المناخي وتوجيهه إلى الحكومات المحلية ومجتمعاتها المحلية. ويوفر هذا التسهيل الائتماني نهج "المجتمع بأكمله" إزاء تمويل التكيف وتعزيزه بقيادة محلية. ويجري العمل حاليا على تطبيقه أو تصميمه تهيئة لتطبيقه في 34 بلدا في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويتضمن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا إشارة إلى التسهيل الائتماني الذي تعمل على تقديمه مجموعات تفاوضية مختلفة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتباره نهجا غير سوقي قائما بموجب المادة 6-8 من اتفاق باريس. والمقياس 2022:14093 "آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي - منح تمويل القدرة على تحمل تغير المناخ القائمة على الأداء - المتطلبات والمبادئ التوجيهية" الذي وضعته المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، يرسخ كذلك التسهيل الائتماني باعتباره مقياسا لتقديم التمويل للعمل المناخي والمساعدة ذات الصلة على الصعيد المحلي.

47 - وحتى الآن، اجتذب التسهيل الائتماني 332 هيئة حكومية محلية وسكاناً يبلغ عددهم مجتمعين 15,6 مليون شخص باستثمارات صغيرة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. وفي عام 2022، قدم التسهيل الائتماني 21,2 مليون دولار في جميع المناطق والبلدان المشمولة بالبرنامج. وفي موزامبيق، قُدم مبلغ قدره 2,97 مليون دولار لإنشاء بنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في ثلاث مقاطعات، وشيّد ثمانية وعشرون مرفقاً منيعاً ضد المناخ في مجالات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة لتزويد 665 000 شخص في المناطق المتضررة من الكوارث المناخية بسبل الوصول الموثوق إلى الخدمات. وفي غامبيا، نُفذ 34 استثماراً في مجال التكيف في 32 حياً بلغت تكلفتها 720 000 دولار، وشملت آباراً تعمل بالطاقة الشمسية؛ وحدائق البستنة المتكاملة؛ وتربية الدواجن والحيوانات؛ ومشاتل الأشجار، والبنية التحتية الطرقية المنيعة ضد المناخ. وأدت استثمارات التسهيل الائتماني المنفذة من خلال خطط النقد لقاء العمل إلى إيجاد 5 086 وظيفة مؤقتة: 26 في المائة منها شغلها نساء بالغات و 76 في المائة شغلها شباب.

48 - ونجح برنامج المحيط الهادئ للتأمين والتكيف مع تغير المناخ التابع للصندوق في طرح 15 منتجاً رقمياً جديداً ومحسناً لتمويل العمل المتصل بالمناخ ومواجهة مخاطر الكوارث والتأمين ضدها في فيجي وتونغا وفانواتو وسجل رقمياً 5 287 عميلاً، مثلت النساء أكثر من نصف عددهم. وتكفل التغطية بموجب هذه المنتجات التأمينية الحماية المالية لأكثر الفئات ضعفاً. وتُسَدَّد المدفوعات من خلال محفظات الأموال المتقلة كما أنها لا تتطلب تقديم تقديرات للخسائر أو الأضرار.

49 - ويعزز الصندوق إمكانية الحصول على التمويل عبر سلاسل قيمة الطاقة النظيفة، بدءاً من العملاء ومروراً بالمؤسسات وانتهاءً بالاستثمارات الأكبر، بهدف توسيع نطاق حصول الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على الطاقة النظيفة. ففي عام 2022، باعت حافظة الصندوق من شركات التزويد بالطاقة النظيفة أكثر من 86 000 منتج من منتجات الطاقة تلبية احتياجات 420 000 شخص. ومنذ بدء أنشطة البرنامج في أوغندا وإثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، باعت الشركات المدعومة من الصندوق 1,9 مليون منتج من منتجات الطاقة تلبية احتياجات 9,5 ملايين شخص وتوازن تأثير مليوني طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

50 - وفي أوغندا، باعت حافظة الشركات الأعضاء في صندوق مواجهة تحدي الطاقة المتجددة التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أكثر من 23 000 وحدة من وحدات الطهي والطاقة الشمسية وحسنت حياة أكثر من 4,3 ملايين شخص من خلال توفير أموالهم، وإدارة الدخل، والحد من تلوث الهواء الداخلي، والحد من إزالة الغابات. وساهم الدعم الذي قدمه الصندوق أيضاً في إيجاد أكثر من 3 000 وظيفة قائمة على الدوام الكامل والدوام الجزئي والعمولة على امتداد سلسلة قيمة الطاقة المتجددة.

51 - وفي بوركينا فاسو، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2019 صندوق الطاقة المتجددة من أجل بناء القدرة على الصمود بتمويل من لكسمبرغ. ويعزز هذا الصندوق إمكانية استعادة سكان بوركينا فاسو لإيجاد حلول في مجال الطاقة الخضراء والمستدامة. فقد باعت حافظة الصندوق المكونة من 16 شركة أكثر من 1 670 وحدة للطهي و 1 200 وحدة للطاقة الشمسية في عام 2022، بما في ذلك المنصات متعددة الوظائف، والتبريد والري بالطاقة الشمسية، ونقاط التزود بالطاقة الشمسية لأغراض شحن الأجهزة، والطهي النظيف، ونظم الطاقة الشمسية المنزلية.

52 - وفي عام 2022، أقيم الصندوق شراكة استراتيجية مع التحالف العالمي من أجل موافد طهي نظيفة. وتركز هذه الشراكة على توسيع نطاق حلول التمويل المبتكرة من أجل الطهي النظيف وتسيير من أسواق تجارة الكربون المتنامية. ويقوم هذا التعاون على العمل المستمر مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع والرابطة العالمية للإضاءة من خارج الشبكة للترويج لتوحيد مؤشرات الأداء وتعزيز تدفقات الصفقات الاستثمارية.

53 - ويعمل الصندوق بمثابة مدير صندوق الطهي "CookFund" في تنزانيا، وهو عنصر رئيسي في برنامج النهج المتكامل لحلول الطهي المستدامة الذي أنشأته الحكومة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. ويوفر صندوق الطهي الدعم المالي والتقني للتعبئة في بدء تطبيق حلول الطهي النظيف، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين البيئة وإيجاد فرص العمل وإتاحة فرص الأعمال التجارية. ففي عام 2022، وافق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تقديم دعم مالي بقيمة 1,47 مليون دولار لفائدة 16 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في توريد تكنولوجيات الطهي النظيف. ومن المتوقع أن يستفيد من المرحلة الأولى من البرنامج أكثر من 14 000 مستخدم نهائي، يعيشون أساسًا في المناطق الحضرية.

54 - ويدير الصندوق أمانة الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، وهو آلية تمويل متعددة المانحين لحماية الشعاب المرجانية واستعادتها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ففي عام 2022، ضاعفت المبادرة مدى وصولها فأصبحت تشمل 12 دولة، ووسعت نطاق التحالف ليشمل ما يقرب من 50 شريكا من القطاعين العام والخاص، وزادت إجمالي الموارد التي حُشدت لتبلغ 190 مليون دولار وعجلت بتسليط الضوء على الأزمة التي تواجه الشعاب المرجانية في الساحة العالمية. فبرنامج "ميامبا بيتو" (Miamba Yetu) للاستثمار المستدام في الشعاب المرجانية في كينيا وتنزانيا هو مبادرة بقيمة 40 مليون دولار يقدم من خلالها أصحاب المصلحة الدعم للأعمال التجارية التي تقيد الشعاب المرجانية على مدى السنوات العشر القادمة. وفي عام 2022، أقيم الشركاء مجموعة من المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا في مجالات السياحة البيئية، وإدارة النفايات، ومصائد الأسماك، وإدارة استخدام الأراضي.

تمويل النظم الغذائية المستدامة

55 - قام الصندوق، في إطار متابعة مشاركته في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، بتوسيع نطاق دعمه لوضع وتقديم حلول تمويلية لاستثمارات البلديات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي، بما في ذلك حلول التمويل المبتكرة الخاصة أو المختلطة، وحلول التمويل الرقمي، والتمويل التحويلي المحلي، بالعمل بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين.

56 - ففي بنغلاديش، دعم الصندوق، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، منصة iFarmer، وهي منصة رقمية للتمويل الجماعي من أجل زيادة فرص حصول المزارعين على التمويل. وفي عام 2022، أدى الدعم إلى إنشاء 200 مركز تحصيل استفاد منها 10 000 مزارع. وزودت منصة iFarmer حتى الآن 82 000 مزارع بالدعم المالي والتقني المقدم من خلال المنح التي يقدمها الصندوق. وقدم الصندوق أيضا منحة واجبة السداد استفادت منها منظمة غوكيل، وهي منظمة غير حكومية ومؤسسة بقيادة اجتماعية من

أجل تطوير سلسلة الإمدادات الغذائية المحلية. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مركز تخزين وتسويق لفائدة 5 000 من مزارعي البطاطا الحلوة. وتشكل النساء نسبة ستين في المائة من هؤلاء المزارعين.

57 - وفي بوروندي، قدم الصندوق 200 000 دولار، خُصص منها مبلغ 150 000 دولار لصندوق ضمان، ومبلغ 50 000 دولار للمصرف الوطني للمرأة لجعل الحصول على الائتمان أسهل على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في سلسلة القيمة الغذائية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى الحد من الفاقد من الأغذية وتوسيع الحيز المالي المحلي من خلال زيادة تحصيل الضرائب من المشاريع الريفية الممولة.

58 - وفي نيبال، قدم الصندوق وشركة "خيتي" عملاق سوق الأغذية على الإنترنت الدعم لفائدة 8 000 من صغار المزارعين في النفاذ إلى الأسواق. ويُسّر المشروع تجهيز القروض الزراعية بدون ضمانات لفائدة 300 مزارع (تشكل النساء 50 في المائة منهم) من خلال شراكات أقيمت مع مؤسسة الخدمات المصرفية والمالية التجارية في نيبال (Nepal Merchant Banking and Finance). ودعم الصندوق أيضا 43 000 من صغار المزارعين (تشكل النساء 83 في المائة منهم) في كمبوديا وإندونيسيا للنفاذ إلى الأسواق والتدريب والتمويل من خلال الحلول الرقمية. وفي إندونيسيا، ساعد الصندوق في إنشاء منصة للإقراض في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية، سجلت 27 000 من صغار المزارعين (تشكل النساء 65 في المائة منهم) الذين تلقوا تمويلا قدره 3 ملايين دولار.

النتائج المتحققة في ضوء الناتجين 2 و 3 - زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل

حشد التمويل وتحفيزه

59 - يساعد الصندوق، بوصفه كيان الأمم المتحدة التحفيزي المعني بتمويل أقل البلدان نموا، بصورة مباشرة وغير مباشرة على اجتذاب رأس المال الاستثماري العام والخاص لفائدة المشاريع المستدامة للمؤسسات والحكومات المحلية، بما في ذلك المساعدة التقنية، ومنح رأس المال الأولي، والقروض، والضمانات، والعلاقات مع الأطراف الثالثة الممولة. وبشكل عام، ساعد الصندوق على تحفيز أكثر من 600 مليون دولار في شكل رأس مال استثماري إضافي لتحقيق التنمية المستدامة.

60 - ففي عام 2022، قدم الصندوق 375 منحة تحفيزية قائمة على الأداء بقيمة 40 مليون دولار، الأمر الذي ساهم في حشد التمويل المشترك المباشر وتحفيز مصادر تمويل غير مباشرة إضافية.

61 - وساعدت المنح التحفيزية المتعلقة باستحداث خدمات جديدة للتحويلات المالية الرقمية، بقيمة 4,6 ملايين دولار، على حشد استثمارات إضافية قدرها 2,6 مليون دولار، بما في ذلك 600 000 دولار في شكل التزامات من القطاع الخاص.

62 - ففي غينيا، أتاحت المساعدة التقنية والمنح الرأسمالية قروضا بقيمة 1,25 مليون دولار من المصارف التجارية لدعم أربعة من الأعمال التجارية الزراعية، ومرفق واحد للتصوير الطبي، ونظام لإدارة النفايات الصلبة البلدية. وحتى الآن، أنشئت 380 وظيفة في سياق المشاريع المدعومة.

63 - ففي بنغلاديش، أنشأ الصندوق منصة متعددة أصحاب المصلحة للاستثمار المراعي للمنظور الجنساني، أضفى عليه مصرف بنغلاديش الطابع المؤسسي. ومن خلال هذه المنصة، أتيح أكثر من

1,4 مليون دولار من رأس المال المحلي لفائدة 16 استثمارا مراعيًا للمنظور الجنساني ومؤسسات تقودها النساء .

64 - وتحفز المساعدة التقنية ومنح رأس المال الأولي التي يقدمها الصندوق تدفقات جديدة من التمويل على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، يدير الصندوق، بالشراكة مع منظمة تنمية حوض نهر غامبيا وحكومة سويسرا، مبادرة تمويل السلام الأزرق التي تدعم الحصول على رأس المال العام والخاص لإدارة الموارد المائية في حوض النهر التي تتقاسمها أربعة بلدان. وسيجري تمويل حافظة من المشاريع الجاهزة للاستثمار بقيمة 1 بليون دولار من خلال إصدار سند مبتكر في إطار مبادرة تمويل السلام الأزرق.

65 - وأنشأت المبادرة الإنمائية لشمال أوغندا آليات للتمويل، بما في ذلك مرفق دعم التنشيط والتحول الزراعيين (START) بالشراكة مع مصرف التنمية الأوغندي، لتزويد المؤسسات في قطاع تجهيز المنتجات الزراعية بالتمويل بشروط ميسرة. وقدم هذا المرفق التمويل لفائدة 14 مؤسسة زراعية بقيمة 1,7 مليون دولار كما قدم خدمات تطوير الأعمال إلى 120 من الأعمال التجارية الإضافية. وجمعت أموال تجاوزت قيمتها 10 ملايين دولار من خلال مصرف التنمية الأوغندي واستثمارات المؤسسات المستفيدة. وأوجدت الشركات المدعومة أكثر من 123 000 وظيفة من بينها ما لا يقل عن 500 وظيفة مباشرة، أما بقية الوظائف فكانت في سلاسل التوريد المتعلقة بصغار المزارعين. ولتعزيز الحكومات المحلية، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية صندوق التميز الحكومي المحلي. وأنجزت استثمارات تراكمية بمبلغ قدره 2,7 مليون دولار في 17 مشروعًا متوسطًا من مشاريع البنية التحتية وجمعت مساهمات إضافية من الحكومات المحلية والشركاء الآخرين تجاوزت قيمتها مليون دولار. وقد أوجدت هذه الاستثمارات فرص عمل لما عدده 2 000 شخص، معظمهم من بائعي السوق.

66 - وتشكل المساعدة التقنية الرامية إلى زيادة الحيز المالي المحلي جزءًا من الدعم الذي يقدمه الصندوق لآليات التمويل المستدام. واستخدم التدريب المقدم لفائدة 273 موظفًا من موظفي الحكومات المحلية بشأن إدارة الإيرادات أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية التابعة لصندوق النقد الدولي. ففي الصومال وأوغندا، أقامت مبادرة تمويل الحلول الدائمة للنازحين قسرا شراكة مع صندوق النقد الدولي بهدف تدريب المسؤولين المحليين. وشارك الصندوق في قيادة دورة تدريبية لإدارة الأصول من الهياكل الأساسية على الصعيد العالمي بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وبدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، دعم الصندوق رقمنة تنظيم الإيرادات المحلية وإدارتها لصالح الحكومات المحلية في أوغندا، وهذا ما أدى إلى زيادة في متوسط الإيرادات الضريبية بأكثر من 18 في المائة. وقدمت أكاديمية التدريب على التنمية المحلية في نيبال التدريب لفائدة 14 حكومة محلية (1 032 موظفًا) على حشد الإيرادات من المصادر الخاصة، كما قامت، في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق، بتقديم التدريب بشأن إطار الإنفاق المتوسط الأجل المراعي لأهداف التنمية المستدامة، وترميز ميزانية أهداف التنمية المستدامة، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وخطط العمل المتعلقة بتحسين الإيرادات لسبع من حكومات المقاطعات وللحكومات المحلية الرائدة.

67 - وفي ما يتعلق بالقروض والضمانات، واصل الصندوق تعزيز أدوات الاستثمار من قبيل مرفق بريدج العالمي، وهو مرفق للقروض والضمانات بشروط ميسرة في الميزانية العمومية. واستمر المرفق في

توزيع رأس المال الممنوح وتدويره بالتزامن مع استحداث أدوات مالية جديدة مثل ضمانات الحافظات لدعم المستخدمين المستهدفين الضعفاء والمحرومين في الأسواق الجديدة.

68 - ففي عام 2022، أنجز الصندوق ست معاملات بقيمة إجمالية قدرها 3,7 ملايين دولار، بما في ذلك أربعة ضمانات بقيمة 621 000 دولار، وقرض واحد بقيمة 270 000 دولار، واستثمار واحد (اشترك وحدة مستفيدة) لصندوق بيلد بقيمة 2,87 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على معاملتين أخريين (القيمة الإجمالية 510 000 دولار) وكانتا في مرحلة التفاوض على العقد في كانون الأول/ديسمبر 2022.

69 - وفي بابوا غينيا الجديدة، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق حلاً تمويليًا مبتكرًا من خلال ضمان بنسبة 25 في المائة من حافظة القروض لشريحة الخسارة الأولى بقيمة 225 000 دولار لصالح مصرف التمويل البالغ الصغر للنساء (Women's Micro Bank Limited)، بهدف حشد 900 000 دولار لتمويل رائدات الأعمال. ووجهت مدفوعات القروض إلى أكثر من 600 من البائعات ورائدات الأعمال. ويعالج ضمان الحافظة الحواجز التي تحول دون حصول البائعات في السوق على التمويل، بتخفيف العبء المالي على المقترضات من خلال خفض نسبة متطلبات الضمانات من 50 في المائة إلى 15 في المائة بالاقتران أيضًا مع خفض أسعار الفائدة السارية بنسبة تصل إلى 12 في المائة.

70 - وبالمثل، أنشئ ضمان بقيمة 200 000 دولار لصالح المؤسسة المالية FINCA Zambia Limited (مؤسسة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي) لإتاحة تمويل بقيمة 333 000 دولار للأعمال التجارية التي تملكها وتقودها نساء يعملن في قطاع التجارة عبر الحدود.

71 - وفي عام 2022، استفيد من ثلاثة استثمارات في قروض و ضمان من الصندوق، بقيمة 891 000 دولار، لحشد 930 000 دولار في شكل استثمارات مشتركة مباشرة وتمويل مواز.

72 - وقد أصدر الصندوق حتى الآن 28 قرضًا وسبعة ضمانات، وثلاث "وحدات مستفيدة" بلغت قيمتها مجتمعة 14.9 مليون دولار، في مجالات الاقتصاد الأخضر، والأمن الغذائي والتغذية، والشمول المالي والابتكار، والاقتصاد الأزرق، استفادت منها عشرة بلدان. وبالرغم من أهمية نهج التمويل الابتكارية من هذا القبيل، فإن تقييم تجربة الصندوق ضروري لتحسين هذه الأدوات. وفي ضوء وجود معدل قروض متعثرة يبلغ 26 في المائة، أقر الصندوق بالحاجة إلى استراتيجية استثمارية لتحديد مدى تقبله المخاطر واستهداف القروض المتعثرة بالنظر إلى الأسواق التي يعمل فيها.

73 - الصناديق المدارة من طرف ثالث وآليات التمويل: حقق صندوق بيلد، الذي يدار بالشراكة مع شركة بامبو كابيتال بارتنرز (Bamboo Capital Partners)، مبلغًا قدره 49 مليون دولار يمثل الحد الأدنى من المساهمات الرأسمالية اللازم لبدء الاستثمار، وذلك بفضل المساهمات الواردة من حكومتي لكسمبرغ والنرويج في عام 2021، وحكومتي كندا وسويسرا وصندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي في عام 2022. وبالاقتران مع ذلك، قامت مؤسسة التمويل الإنمائي في الولايات المتحدة والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بتحسين شروط الائتمان من خلال توفير ضمان مشترك لصندوق بيلد بقيمة 10 ملايين دولار.

74 - ورغم أن النشاط في عام 2022 ركز على جمع التبرعات، فقد قدم صندوق بيلد ومؤسسة رابو تمويلًا بقيمة 510 000 دولار لشركة "الجبل الأخضر المحدودة للقهوة العربية" (Green Mountain Araba Coffee Limited)، وهي شركة منتجة للبن تملكها نساء في رواندا وردت

الإشارة إليها من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيتم قرض صندوق بيلد الذي استحدثه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للشركة أن تتوسع، وتحسين منتجاتها وخدماتها، وانتشار مزيد من الناس من براثن الفقر من خلال إيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للنساء والشباب.

75 - وبالإضافة إلى ذلك، يدير الصندوق مرفق المساعدة التقنية التابع لبرنامج بيلدر (BUILDER) بغية إعداد الاستثمارات لصندوق بيلد وتجنب المخاطر المتصلة بها. وقد تلقى المرفق مساهمات بقيمة 6 ملايين دولار ستخصص لتقديم الدعم الاستشاري في مجال الأعمال المصمم خصيصاً للمؤسسات الواعدة ومقدمي الخدمات المالية. وفي عام 2022، شارك الصندوق في وضع أدوات التقييم الرئيسية، وإنشاء لجنة المرفق، وتعيين خبراء استشاريين لتكثيف تقديم المساعدة التقنية في عام 2023.

76 - وفي إطار الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، استعاد الصندوق من مرفق بلو بريدج (Blue BRIDGE) في عام 2022 لتقديم منحة أولية بقيمة 500 000 دولار لإنشاء صندوق الاستثمار للصندوق العالمي للشعاب المرجانية، الذي تديره شركة بيغاسوس لمستشاري تقديم الخدمات الرأسمالية (Pegasus Capital Advisors). ودعمت المنحة إنشاء صندوق الاستثمار في مراحله الأولى، وهذا ما أدى إلى استثمار 125 مليون دولار من الصندوق الأخضر للمناخ الذي من المتوقع أن يضمن الحصول على 375 مليون دولار إضافي من مستثمرين من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، وافق مرفق بلو بريدج على تقديم منح بقيمة 4,45 ملايين دولار لسبع مؤسسات مستدامة تعمل على دعم استعادة الشعاب المرجانية.

77 - ويدعم الصندوق مؤسسة ضمان الائتمان الكمبودية لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التعافي من آثار كوفيد-19 ودعم المؤسسات الناشئة في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات. وبغية معالجة الحواجز التي تحول دون الحصول على القروض من المصارف المحلية، أنشأت مؤسسة ضمان الائتمان الكمبودية نظاماً لضمان الائتمان يتيح للأعمال التجارية الصغيرة الاستفادة من أسعار تفضيلية للفائدة وتكاليف مخفضة للطلبات المقدمة. وقد أنشئت مؤسسة ضمان الائتمان الكمبودية بمنحة تحفيزية من الصندوق بقيمة 250 000 دولار وجرت رسملتها من خلال تخصيص 200 مليون دولار من ميزانية القطاع العام في عام 2022. وقد أصدرت المؤسسة حتى الآن 985 خطاب ضمان، الأمر الذي أتاح الحصول على قروض بقيمة 92,7 مليون دولار من المصارف المحلية، ذهب 35 في المائة منها إلى أعمال تجارية تملكها نساء.

78 - وفي السنغال، ساعد الصندوق الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية، وهو صندوق ثروة سيادي، في إدارة صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة بهدف توفير رأس المال السهمي والقروض للأعمال التجارية الصغيرة ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2022، تلقى صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة 10 ملايين دولار إضافية من بنك التنمية الأفريقي من خلال وزارة المالية الوطنية.

79 - ورغم التقدم الذي أحرز عموماً في جمع رأس المال لآليات تمويل الصندوق، فإن قدراً كبيراً من رأس المال هذا تم الحصول عليه من ممولين من القطاع العام في شكل رأس مال مخاطر ينطوي على شريحة خسارة أولى. ويستمر استخدام رأس المال هذا بغية تجنب المخاطر وحشد رأس المال الخاص، كما أنه يتطلب معايير توقعات المستثمرين من القطاع الخاص وطرح المشاريع التي ستشئ سجلاً للإنجازات الاستثمارية في أسواق أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ونظراً لارتفاع أسعار الفائدة وأعباء الديون، من

المهم زيادة الحيز المالي لأقل البلدان نمواً إلى جانب تطوير أسواق رأس المال المحلية بغية التعجيل في الاستثمارات التحويلية.

الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة الرامية إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة

80 - ظل الصندوق يشهد طلباً متزايداً من سائر كيانات الأمم المتحدة على التعاون والاستفادة من خبرته المالية لإتاحة رأس المال دعماً لتحقيق أهدافها. ففي عام 2022، تلقى الصندوق تمويلاً بقيمة 69,1 مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي و 10,8 ملايين دولار من سائر كيانات الأمم المتحدة.

81 - وفي عام 2022، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً رئيسياً للصندوق في العشرات من الجهود المشتركة. فمن خلال العمل معاً، حصلت المنظمات على تمويل من مرفق إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً لإعداد آليات تمويل تهدف إلى دعم تطوير عمليات التخزين في سلسلة أجهزة التبريد في كينيا والحد من الفاقد الزراعي بعد الحصاد. ويمكن لهذا العمل التحضيري أن يتيح 15 مليون دولار من الموارد لتوزيع القروض والضمانات. وفي أفغانستان، صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق مشروعا لزيادة فرص الحصول على التمويل للأعمال التجارية التي تقودها النساء، وسيُنَفَّذ من خلال توزيع ضمانات الحافطات وخطط تجديد الضمان بقيمة 6,2 ملايين دولار.

82 - وإلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة في ملاوي، نفذ الصندوق مشروعا لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص في الخدمات، ولا سيما في قطاع الأعمال التجارية الزراعية. وبدأ في توزيع مبلغ 3 ملايين دولار الذي منحه الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لصندوق بيلد ملاوي.

83 - وفي عام 2022، وقع الصندوق اتفاقاً عالمياً مع برنامج الأغذية العالمي للقيام بصورة مشتركة برسمة التمويل بشروط ميسرة وتطويره وتوزيعه، من خلال مرفق بريدج التابع للصندوق، على الأعمال التجارية في مجال المنظومات الغذائية المبتكرة التي تعاني من نقص في التمويل. وضمّت المرحلة الأولى من التعاون من أجل رواندا، وسيتم رسملتها بمبلغ 2,5 مليون دولار، ويبدأ تنفيذها في عام 2023.

84 - ومن خلال المبادرة الاستشارية للاستثمار التي تمولها حكومة هولندا، واصل الصندوق تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في 12 بلداً في جميع أنحاء أفريقيا و 27 مبادرة استشارية عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسات المتعلقة بالتمويل الإنمائي، وتحديد الاستثمارات المستدامة ودعمها، واستقراء مبادرات مبتكرة لتمويل التنمية تستهدف القطاع الخاص وأوساط المستثمرين. ففي بنن، عمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استحداث "سند أزرق" مبتكر، كما عمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على استحداث ضمان حافظة يهدف إلى تمكين الفتيات الريفيات الصغيرات من خلال إمكانية الحصول على التمويل والاستفادة من فرص ريادة الأعمال.

85 - وأطلق الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مبادرة مدن أهداف التنمية المستدامة لمساعدة المدن في الحصول على التمويل المستدام وتدارك النقص في تمويل البنية التحتية البلدية. وهذه المبادرة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين تدعم الحكومات المحلية في حشد تدفقات رأس المال وتوجيهها نحو بنية تحتية صالحة للتمويل ومستدامة، وقد بدأ العمل على تنفيذها في غانا ومن خلال مبادرة تستهدف المدن التي تقودها النساء.

باء - كيف تحققت الإنجازات: تحليل الفعالية المؤسسية

86 - شهد الصندوق عاما قياسيما من المساهمات بالموارد، إذ بلغت قيمتها 170,5 مليون دولار. غير أن هذا الاتجاه الإيجابي لا يخص الموارد العادية المتلقاة⁽⁵⁾، التي بلغ مجموعها 13,6 مليون دولار، بانخفاض نسبته 7,5 في المائة مقارنة بعام 2021. فالموارد العادية لم تشكل سوى 8 في المائة من إجمالي الإيرادات، أي أقل بكثير من النسبة المستهدفة البالغة 30 في المائة المحددة لعام 2023 بموجب اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام. ومن المتوقع أن تتخفف المساهمات بنسبة 40 في المائة تقريبا من 9,6 ملايين دولار في عام 2022 إلى 5,9 ملايين دولار في عام 2023. ويحد الانخفاض في الموارد العادية من قدرة الصندوق على الإشراف على برامجه، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى حالات التأخير في تعيين الموظفين لدعم مهام مراجعة الحسابات، والتقييم، والإدارة القائمة على النتائج. ويقل الانخفاض في الموارد العادية كثيرا عن الهدف المحدد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 والبالغ 25 مليون دولار، وهو المبلغ المطلوب لكفالة حضور ناجح في جميع أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا وتمكين الصندوق من ابتكار حلول تمويلية جديدة وتجربتها، والاستمرار في كفاءة أعلى معايير الشفافية والمساءلة ورصد الأثر. وانخفض عدد الشركاء في الموارد العادية إلى تسعة شركاء، بعد أن كانوا 11 شريكا في عام 2021 و 13 شريكا في عام 2020.

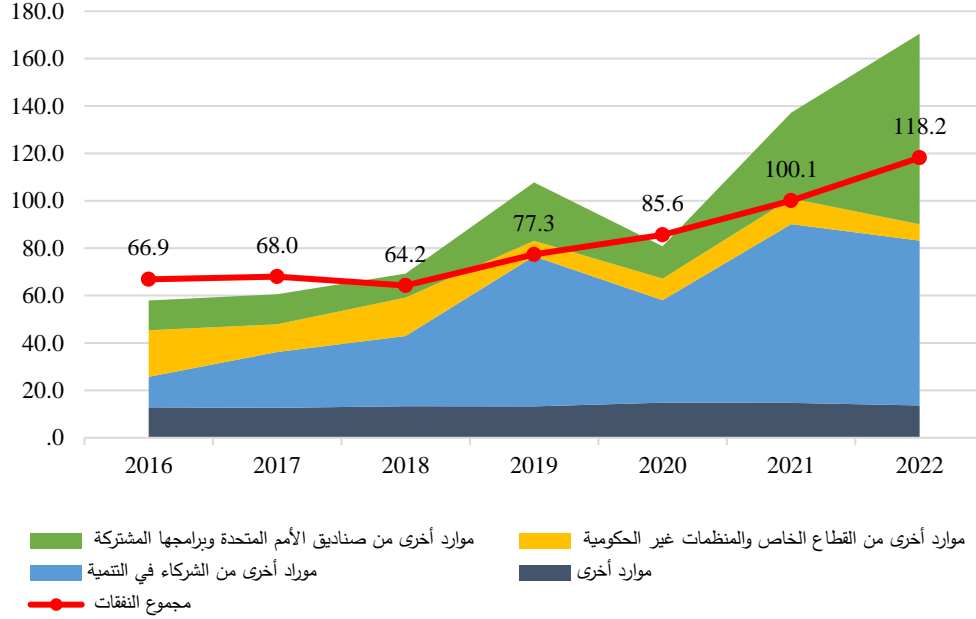
87 - وارتفعت الإيرادات من الموارد الأخرى بنسبة 28 في المائة على غرار الاتجاهات الإيجابية من السنوات المالية السابقة: من 122,5 مليون دولار في عام 2021 إلى 156,9 مليون دولار في عام 2022. وقد أسهمت صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي وكيانات الأمم المتحدة بما يقرب من 80,4 مليون دولار أو ما نسبته 51,3 في المائة من الموارد الأخرى، أي بزيادة قدرها 44,3 مليون دولار مقارنة بعام 2021، وهذا ما يدل على أن الصندوق واصل تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة بما يتماشى مع إطاره الاستراتيجي الجديد. وأسهم الشركاء الحكوميون بأربعة وأربعين في المائة، أو ما قدره 69,6 مليون دولار من الموارد الأخرى، وهو ما يمثل انخفاضا من 61,6 في المائة (75,4 مليون دولار) في عام 2021. أما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فقد أسهمت بنسبة 4,4 في المائة المتبقية، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 4 ملايين دولار مقارنة بعام 2021. وكان أكبر خمسة مساهمين عموما هي مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، والاتحاد الأوروبي، وحكومات السويد وسويسرا والدانمرك.

(5) تشمل الموارد العادية المساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعكس جميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2022 الوضع حتى 13 آذار/مارس 2023، وهي قابلة للتعديل حتى موعد نشر البيانات المالية المراجعة للصندوق.

الشكل 1

إيرادات الصندوق ونفقاته للفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



88 - لا يزال الصندوق الاستثماري لتمويل مرحلة الميل الأخير التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يشكل أداة بالغة الأهمية لاجتذاب الموارد المخصصة بشكل طفيف، إذ بلغت قيمة المساهمات الواردة من شريكين 8.8 ملايين دولار في عام 2022.

89 - وسُجل أعلى مستوى على الإطلاق للنفقات بلغ 118,2 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة حادة منذ بداية دورة الإطار الاستراتيجي السابقة لعام 2018 (64,2 مليون دولار في عام 2018؛ و 77,3 مليون دولار في عام 2019؛ و 85,6 مليون دولار في عام 2020؛ و 100,1 مليون دولار في عام 2021). وجاءت الزيادة نتيجة لتعزيز تنفيذ البرامج في مجالي التمويل التحويلي المحلي والاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع.

90 - وواصل الصندوق البناء على الجهود المبذولة لتحسين أوجه الكفاءة التشغيلية، وتبسيط طرق أداء العمل، وتحقيق وفورات الحجم، لا سيما من خلال تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض أجري بتكليف من الصندوق في عام 2021 لتحسين كفاءة وفعالية أدواته للمِنح والديون. وبغية إدارة حافظته المتنامية من استثمارات التنمية المستدامة، وضع الصندوق نظاما لإدارة المخاطر يستند إلى أفضل ممارستين شائعتين وهما كفاءة ثلاثة خطوط دفاع والفصل بين المهام.

91 - وتلقى سبعة وثلاثون بلدا من أقل البلدان نموا مساعدات استثمارية وإئتمانية من الصندوق في عام 2022. وبالتوازي مع ذلك، زاد الصندوق من دعمه للتمويل المستدام للتنمية في سياقات مختارة من غير أقل البلدان نموا، بما في ذلك فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشارك ما يزيد على 70 ممراسا من 15 بلدا من آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ في أول اجتماع تعقده جماعة الممارسين

لسجل أداء الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع التابع للصندوق، وهو أداة سياسية نفذت في 31 بلداً. وأسفر الحدث عن إنشاء شبكة قوية من الخبراء لتبادل المعارف بشأن ممارسات التحول الرقمي الشاملة للجميع.

92 - وأتاح الصندوق للمنظمة من خلال سياساته وجهوده في الاتصالات والدعوة والتسويق أن تتبوأ مكانها باعتبارها شريكا مفضلا في وضع هيكل تمويل وفقا لولايتها الفريدة باعتبارها وكالة إنمائية ومؤسسة مالية تركز على أقل البلدان نمواً. وهذا ما شمل تقديم الدعم الاستباقي لمجموعة أقل البلدان نمواً في الأمم المتحدة بإسداء المشورة لها في مجال السياسات بشأن التمويل المبتكر والمختلط والمناخي للمساعدة في تحديد وتنفيذ برنامج عمل الدوحة للفترة 2022-2031. وعلى هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد الصندوق منتدى للاستثمار ركز على أقل البلدان نمواً، وجمع ممثلين حكوميين رفيعي المستوى والقطاع الخاص بهدف تحديد أولويات الاستثمار وحلوله للأسواق الجديدة.

93 - وكان أداء الأصول الرقمية في مجالي الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للصندوق قويا في عام 2022، إذ سجلت نمواً في الجمهور بنسبة 23,8 في المائة مقارنة بعام 2021 ونموا صافيا إجماليا في الجمهور بنسبة 41,2 في المائة.

94 - وحصل الصندوق، للسنة العاشرة على التوالي، على رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن بياناته المالية لعام 2021، أعيد فيه تأكيد الالتزام القوي بتحسين الإدارة المالية، والشفافية، والمساءلة. وليس هناك ما لم ينفذ بعد من توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي تخص الصندوق.

95 - واستوفى الصندوق في عام 2022 المعايير الدنيا بشأن 15 مؤشرا من أصل 17 مؤشرا من مؤشرات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتُظهر الأرقام الأولية للنفقات أن المنظمة أنفقت 10 ملايين دولار (9 في المائة) على أولويات محددة متعلقة بالمساواة بين الجنسين (المؤشر الجنساني 3) و 69,9 مليون دولار (59 في المائة) على المشاريع التي انطوت على المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفا مهما (المؤشر الجنساني 2). وفي عام 2023، سيواصل الصندوق بذل الجهود الرامية إلى تعزيز هيكل جنساني قوي والتكافؤ في التوظيف على جميع المستويات، ولا سيما المستويات المتوسطة إلى العليا حيث تقل نسبة الموظفين مقارنة بالموظفين. ومن المتوقع أن تؤدي النتائج المنبثقة عن استعراض للمساواة بين الجنسين إلى وضع استراتيجية جنسانية للصندوق.

96 - وستجرى مراجعة لحسابات الصندوق في الربع الأول من عام 2023 وستنفذ المنظمة النتائج الرامية إلى تعزيز العمليات من أجل تحقيق نمو برنامجي أقوى للتعويض عن انخفاض الموارد العادية. وسيجري تبسيط هيكل الصندوق، بالتركيز على حضور أقل البلدان نمواً، من أجل دعم هذه البلدان بصورة كفؤة.

جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم

97 - في عام 2022، حافظ الصندوق على التزامه بإجراء تقييمات مستقلة، حيث أنفق 606 870 دولار (0,85 في المائة) من الموارد البرنامجية مجتمعة، واقترب من تحقيق النسبة المستهدفة البالغة 1 في المائة المحددة في سياسة التقييم التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد مُنحت وحدة التقييم التابعة للصندوق جائزتين للتميز في التقييم من مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي تقديرا لقيامها بتقييم

منتصف المدة لبرنامج توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية في ميانمار والتقييم النهائي لبرنامج تشكيل تحولات التمويل الشامل التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأجرت وحدة التقييم التابعة للصندوق ثلاثة تقييمات في عام 2022 يرد أدناه موجز لما انبثق عن اثنتين منها من نتائج ودروس وتوصيات.

98 - وانطوى تقييم منتصف المدة لمبادرة الحكومة المحلية المشتركة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي بشأن تغير المناخ في بنغلاديش على تقييم البرنامج البالغة تكلفته 37,5 مليون دولار الذي يركز على زيادة الوعي وتطوير قدرات الحكومات المحلية، والمجتمعات الضعيفة، ومنظمات المجتمع المدني على معالجة مسألة التكيف مع تغير المناخ محلياً في المناطق المعرضة لخطر تغير المناخ باتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية. وأكدت النتائج أهمية المشروع واتساقه مع الأطر السياساتية المناخية المتبعة على صعيدي الحكومة المضيفة والعالم، وكذلك التنسيق الناجح مع الفئات المعنية ذات الطابع اللامركزي. وأدى توزيع منح القدرة على تحمل المناخ القائمة على الأداء وصندوق بناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المراحل. وخلص التقييم إلى أن مبادرة الحكومة المحلية بشأن تغير المناخ أثرت إيجابياً على حياة المستفيدين وساهمت في تغيير عقلية الحكومات المحلية بشأن أهمية إدراج التكيف مع المناخ في التخطيط والميزنة والاستثمارات على الصعيد المحلي. ومع ذلك فقد جرى تقييم الاستدامة والتعميم في الأنظمة الحكومية باعتبارهما مجموعة ضعيفة إزاء قصر فترة التدخل والاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

99 - وأكدت نتائج استقيت من التقييم النهائي لمشروع الخدمات المالية الرقمية في سيراليون - وهو مشروع مشترك بين الصندوق ومصرف سيراليون المركزي يهدف إلى تعزيز القطاع المالي وتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال التركيز على الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وتحسين تنظيم التكنولوجيا المالية ونشر أفضل الممارسات على أهمية دعم أهداف المصرف المركزي، وكذلك موامة السياسات الحكومية بشأن إصلاح القطاع المالي مع برامج عمل الأمم المتحدة والبنك الدولي. وأبرز التقييم مساهمات المشروع في مجال المساواة بين الجنسين، وإقامة علاقة موثوقة مع المصرف المركزي استفاد منها سائر الشركاء الوطنيين في التنمية. ورغم أن المقيمين أشادوا بأهمية الدعم المقدم لشركات التكنولوجيا المالية، فقد تقرر أن الابتكارات في التكنولوجيا المالية لم تسفر بعد عن زيادات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية بسبب انخفاض انتشار الهواتف الذكية، ومسائل التكامل التقني، والعقبات التنظيمية. وأوصى المقيمون بأن يجمع العمل المقبل لدعم التكنولوجيا المالية بين الدعم المالي للابتكار التقني والوساطة والتواصل بين مبتكري التكنولوجيا المالية والشركاء التجاريين المحتملين.

100 - وواصل الصندوق إعطاء الأولوية للابتكار وتحسين النوعية في تقييماته، فقد صنّف مكتب التقييم المستقل جميع التقييمات المنجزة على أنها "مرضية" أو "مرضية جداً". وواصل الصندوق الإسهام بنشاط في عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولا يزال منفتحاً على إقامة شراكات مع مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالتقييم، والدول الأعضاء، وسائر أصحاب المصلحة في الجهود المشتركة المبذولة في إطار النظام الدولي للتقييم.

ثالثاً - آفاق المستقبل: تسخير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لإنجاز برنامج عمل الدوحة

101 - سوف يقوم الصندوق، عملاً بنواتج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، باستقراء الكيفية التي يمكنه بها تعزيز دوره باعتباره كياناً تمويلياً تحفيزياً وتلبية طلبات البلدان بإتاحة التمويل اللازم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. وفي عام 2023، يستعد الصندوق للاستجابة، حسب الاقتضاء، للولايات الناشئة عن "خطتنا المشتركة" التي وضعها الأمين العام، والمشاركة بنشاط مع الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في التحضير لمؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر قمة المستقبل لعام 2024.

102 - وفيما يبدأ الصندوق عامه الثاني من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، فإنه سيواصل طرح مبادرات تهدف إلى إتاحة تمويل أهداف التنمية المستدامة للسكان في مرحلة الميل الأخير. والصندوق بصدد اجتياز المراحل النهائية من استكمال تقييم ركيزة الاتحاد الأوروبي بشأن الأدوات المالية، الأمر الذي سيتيح للمنظمة الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي للاستثمارات المستدامة ومواصلة توسيع حافظة القروض والضمانات التحفيزية في المستقبل. وسيبدأ أيضاً في تنفيذ مبادرة مرفق ضمان المدن المستدامة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، والتي من المتوقع أن تتيح استثمارات كبيرة في البنية التحتية المستدامة.

103 - وطوال عام 2022، وضع الصندوق الأساس لجهود أخرى لاحقة تتعلق بالتمويل التحفيزي، بما في ذلك حلول التمويل المختلط للحفاظ على الأصول الطبيعية، وأداة استثمارية لتسريع التحولات الرقمية، ودعم البلدان في إصدار سندات خضراء ومناخية، وحلول لتمويل المنظومة الغذائية المستدامة والأمن الغذائي المستدام. وفي عام 2023، يخطط الصندوق لطرح استراتيجية جديدة تتناول ما يقدمه من دعم بغية تمكين المرأة اقتصادياً.